

المشرق

المضاربات التجارية

نظر للاب شرل لوسان السوري

كتب سنة ١٦٢٥ احمد كبار الاقتصاديين من ذوي العقول النيرة والمدارك السامية العلامة سافاري في مقدمة بعض كتبه ما تعريبه : ان من اعتبر عمل الخالق بتسيه الخيرات في انحاء المعمور لا يشك في انه تعالى اراد بذلك ان يجمع القلوب في الالفة البشرية على الوداد والتحاب ومن ثم لم يشأ ان يجد الانسان في مكان واحد كل ضرورات معاشه بل اعطى كل بلد قسماً من المرافق لتألف بذلك الشعوب وتدفع بهم الى المؤاخاة حاجة بعضهم الى بعض . فان الحياة البشرية لا تنهأ الأبوقة الخيرات ولا تتوقف الخيرات بدون المعاملات التجارية والمقايضات (١)

لعسري ان هذا الكلام منطوق الحكمة عينها وهو نبوي بمقصود المتاجرات السامية وثبت شرف غايتها . ولا جرم لأن الخالق اذ قضى على الانسان بالشغل لينال خبزه بصرق جبينه لم يشأ ان يبسطه تحت ثقل حمل لا يطيقه ولذلك قسم الاشغال بين افراد الجنس البشري لينال كل منهم حسب شغله نصيباً وافراً من الارزاق التنوعة بواسطة المبادلات والتجارة . ويتقسم الاشغال تقوم سنة الحب بين البشر لأن كل فئة منهم لا يكفي بطلب منفعة الخاصة بل يشتغل للمائدة البشرية كلها وتنمو الخيرات دون ان يُنزع عن احد رزقه

فيحصل من هذا الببدأ العام لأن المتاجرات من اقوى دواعي السران ولشد الضولمن للسلام بين الدول الآن هذه المعاملات تقتضي سنناً ثابتة وقوانين راهنة اذا

(١) راجع كتاب سافاري في مثال التاجر (le parfait Négociant)

عدل عنها المرء أدت به الى تشويش نظام الحائز وفتحت التاجر باباً واسعاً لظلم العباد والحق يُقال ان اجدادنا كانوا يبنون معاملاتهم التجارية على تعرفه معلومة لم يتجاوزها اهل البيع والشراء فكانوا حدّدوا لكل سلعة ثمنها مع مراعاة احوالها من ثقل ومصاريف وشغل وخسارة وضرائب وريح معتدل بحيث يمكن البائع ان يستفيد من امه ولا يُبَيّن المشتري بتأدية الاثمان الفاحشة وكانت الحكومات اذا اتضت الاسر ذلك تضرب على ايدي المتباينين عند تجاوزهم طورهم او تدافع عن حقوقهم وتردّ عنهم الزاحمات الجائرة التي تبغض تلك الحقوق

على ان ارباب التجارة منذ زمن قريب لم يقنعوا بهذه المكاسب العادلة ولما رأوا في اسواق التجارة اموالاً وافرة وخيرات زائدة طمع فكرهم الى الاستغناء القريب والاكتساب العاجل ولاذوا بالمضاربات الخطيرة فصارت اثمان السلع بعد ثبوتها تتقلب بين صعود وهبوط ورخص وغلاء لا تترق على قرار . واضحى التاجر متحيراً قلناً لا يعلم على اي قاعدة يبني حسابهُ لانّ قيمة السلع لم تمدّ تقاس حسب ثمنها بل على مقتضى رواجها ورواجها منوط في الغالب بذوق الزبائن وتغيير الازياء . حيناً بعد آخر قترى اصحاب الرّي الجديد يقبلون اليوم على بضاعة ويفقون عليها النفقات الطائفة ثم يهلونها في غير حتى يكسد سوقها فلا تباع بنصف حقها . وهكذا اصبت البضائع في ايدي المشترين كالعربة في ايدي الطفل يتلاهي بها قليلاً ثم يبيدها بذن التواء وقد حصل من هذه التقلبات ان صاحب التجارة صار يجري على امراء المشترين فيلتجى الى المضاربات والتخمينات ومزاحمة رصفائه باي واسطة كانت تارة بالتروير والتسويه وتارة بالاشاعات الباطلة والاعلانات الكاذبة فيصبح اهل الذمّة والاستقامة في تحول وتبقى بضائهم في زوايا مخازنهم خاملة ولا يلبثون ان يبيعوها بصفقة خاسرة الى ان يضطروهم سوء الحال الى تصفية محلهم

ولعل القارى يوقفنا هنا فيقول ألا ترى ما في الزاحمة من الفوائد فلو اهاا لبقني

ارباب التجارة والصناعة على اساليبهم القديمة دون ان يترقوا مع اهل عصرهم فلا ينالون جدوى من الاكتشافات الجديدة والاختراعات المستحدثة

قلنا اننا نقر بفضل هذه الاختراعات وبما ادته من الخدم للمعاملات التجارية

سواء كان بوضع آلات جديدة سرية العمل او باستنباط موادّ نجسة الثمن قريبة النال

ومن ثمَّ ان تأخر ارباب الحرف عن استعمالها فلا يحقُّ لهم ان يلوموا الأنفوسهم . لكن الامر ليس كذلك غالباً فان كثيرين من اصحاب المامل وكبار التجار حفظاً لسعيتهم القديمة ومراعاةً لبراعتهم المشهورة ارادوا ان يحسِنوا مصنوعاتهم وقتاً لهذه الاكتشافات فتكثرت المائل الكثير جلب الادوات ولم يذخروا وسناً في اكتاب رضى زبائنهم ومجاعة احذق المسأل . لكنَّ مساعيتهم ذهبت مع ذلك ادراج الرياح لأنَّ المزاحمين ليس مهمهم في الغالب جودة العمل بل البهرجة والروثي الظاهر فيبيعون البضائع باثمان بجملة لا توافي التجار المستعصي الماملة . ألا ترى مثلاً في بلاد الشام رواج بعض البضائع الاجنبية فالكمل يتهافتون عليها مع انها دون منسوجات دمشق وزوق وحلب في صفاتها وحسنها . وما ذلك الا لهوادة اسماها . وكذا قل عن طنائس العجم وسجادات ازميز وعكَّار التي تبقى دهرًا دون ان تبلى او تبور الوانها فيتوارثها الابناء . عن اجدادهم ومع هذا ترى الاكثرين فيقولون التقليدات المستحدثة لرخص اسماها فهذه الاسباب وغيرها من جنسها صارت كضربة لازبة سقطت لاجلها بيوت عامرة واقتر كثيرين من اهل الثروة الذين اتفلوا عالمهم وعاشوا معتزلين في دورهم قاطعين الرجا . من دنياهم . ومنهم من طلب الخدم العمومية فضاق عنهم نطاق الاشغال . ومنهم من اخلد الى البطالة . وما ادراك ما البطالة هي رأس كل الآثم وباب كل الفطانع

*

وما المضاربات التجارية الا ثمرة هذه الحالة السيئة لأنَّ كثيرين اذا رأوا سبل المكاسب المعتدلة مقفلة في وجههم استبدلوا بهذه الماملات الخطرة متهورين فيها امَّا لهم وامَّا عليهم . وكانت هذه المضاربات سابقاً محصورة في بعض الحدود الا ان الطمع وسع الحرق وزاد الشر تفاقماً لاسيَّما بعد ان رأى المضاربون بعض رصانهم قد بلغوا بهذه المقامرات الى ثروة ولسعة في وقت قريب فلم يوردوا يقتنون عند حدِّ وتجاروا في هذا المضمار لا يودهم عنان ولا يثنيهم صوت منذر

على انا بقولنا السابق لا نريد كون المضاربات التجارية على اختلاف اجناسها توثم المرء وتثقل ذمته بتبعة الخطيئة . كلاً فانَّ المضاربات من ذاتها ليست حراماً كما انها قديمة العهد جداً . فانَّ يعقوب اذ باع من اخيه عيسو حقوق البكرية بأكلة من

العدس أما ضاربه مضاربة . وكذلك يوسف الحسن ضارب الصرين اذ جمع قصبهم في اهراء فرعون باثمان متهودة في سبع سني الحصب ليبيهم آياه بثقل الذهب في سني المجاعة . فمن يزعم ان ذلك اثم ؟

والمضاربات تكون على صور شتى لا يفي بها احصاء . ولا يكاد يخلو منها عمل تجاري او صناعي . فانّ الزارع اذ يخلب الماء الى حقله بكلفة كبيرة رجاء تحمين ارضه يأتي بصنف من المضاربات . وكذلك يضارب رب البيت الذي يشتري جزأاً موتة بيته ليتلافى النقص والمجاعة . ومن ذلك مضاربات الحكومة فانها مثلاً اذا رأت بواجدي مهمة تؤمل اصلاحها بالحضارة فانها تنشئ فيها سككا حديدية لتصر بالسكان . ووجيز القول انّ المضاربات قوام التجارة وحياتها ان بقيت في حدود معلومة . ولا غرو فانها هي التي تجعل بعض الموازنة بين البلاد تقتل ما يزيد في بلد لتسد به عوز بلد آخر ولولاها لفضي على بعض جهات المصور بفقير مؤبد واصبحت غيرها في خصب زائد لا تستفيد به شيئاً من الارباح

ورجماً كانت المضاربات نجاة من مخالب المحتكرين لبعض السلع ووسيلة لاختراعات عجيبة كما حدث لبند في الكبريت في صقلية فان شركتهم رفعت اثمان الكبريت الى حد فاحش فاخذ الكيسويون يبحثون عن وسيلة لاستنباط هذا المعدن فوقوا على طريقة استحضاره من الحامض الكبريتي المكون في معادن الپيريت

فترى انّ للمضاربات التجارية منافع جمة ومن ثمّ لا ننكر صلاحيتها بالاجمال وانما ننفي مضارها الناجمة عن سوء استعمالها اذ صارت كالسيف الذي يجرح صاحبه بدلاً من ان يرد عنه هجمة العدو . والمضاربات التي شاعت اليوم اصبحت آفة للهيئة الاجتماعية بعد ان كانت مسهبة لاسباب الالفة مدعاة لسوء الخيرات . اما تقليل هذا الاختلاف فلما صارت اليه هذه المضاربات الحديثة من سوء الاحوال وما اُتصفت به من الاوصاف المستقيمة

واوّل هذه الحواصم السينة انّ المضاربات اصبحت اليوم إلزمية فانّ التجار اذ رأوا انّ المقايضات لم تعد تأتي بالارباح الأمرلة وأنهم لو ارادوا تصريف بضائعهم لما امكنهم ذلك الا بالحسارة لما يلحقتهم من النفقات في جلبها ونشر الاعلانات عنها

وتهويد الاسعار لزاحمة وصعائهم اضطرّوا الى استبدالها بالمضاربات موتملين منها الارباح القريبة وتركوا العمل الشخصي والهمة الذاتية التي تؤدي بالمرء الى التقدم وتصور ما وجهه بالرزق والشرف فحاطروا بهم اماً بتسليمه لبعض المصارف التي تعدهم المراعي الطائفة والمكاسب العظيمة وهي قائمة على جرف هار او وضعا معظم ثروتهم في لشال هواية مخوفة بالمخاطر معرضة لتعلمات سريعة غير منتظرة. وان سألهم عن سبب سلوكهم هذا واطهرت لهم غلظهم اجابوك: « ان التجارة لم تعد تنفي بمجااتي ولها تؤدي بي الى الافلاس فالاولى بي ان اخطر بما لي فان رجحت والأفلا مناص من الاقتار»

والآفة الثانية اللاحقة بهذه المضاربات أنها اضعفت اشبه بالمقامرات. لأن عمليتها ليست مبنية على ثبات السلع في ذاتها بل على ائانها الحاضرة الوهمية ترى المضارين حول موائد البورصة يتلاعبون بال الناس الذين عهدوا اليهم بثروتهم على امل الربح فتارة يضمنون التطن وحيناً يحسرون الكر فيبيعون ويشترون ويصدون الاسعار ويهبطونها لملأ منهم ان يكسبوا قية فوق الاسعار وربما ذهبت آمالهم سدى وينتا يؤملون الربح الوافر تراهم يحسرون كل اموالهم فيتلون من اوج العز الى قعر المسكنة. ولا حاجة لوصف هذه المضاربات وكيفيتها وقد كتب فيها جناب الاديب ميشال اندي الياس سماحه فصلاً حسناً نشره في المشرق (٧: ٣٢٦-٣٣١) فنحيل القراء الى مراجعته. وما لا ينكر ان المعاملات التجارية اضعفت اليوم ملعباً في ايدي المقامرین لا تضمن بثرة ثابتة لمن يجعل ماله في قبضتهم وكأني بأسواقها لشبه ببلاد كلابرية التي دهمها الزلازل منذ زمن قريب فلم يعد سكانها آمنين على حياتهم والارض تمديهم وتضطرب او تشبه السرب الذي ينخدع به المسافر في البرية فيسوت عطشاً في الساعة التي يؤمل فيها الرواء وشقاء غلته

وفي للمضاربات الحديثة آفة ثالثة وهي كونها سهلة في ايدي بعض الافراد لا ضامن لها من قبل الدولة او الحكومة. ولأ كان هؤلاء الافراد في الغالب قليلي الذمة خالين من الاستقامة تراهم يقبلون في ساعة قية البضائع ظهراً لبطن فيجئاً يحسرون السلعة فيرفعون لسارها ويحسرون المشتري على اقباعها. وبخلاف ذلك اذا احتاجوا اليها تجسروا ائانها ولشاعرا بمدم رواجها ليشتروها من ضامنيها دون قيمتها فيكسرون مزاحمهم

ويزيدون زيادةً لا اعتبارهم كما يزعمون . على ان نواب الدهر واقفة لهم بالمرصاد وكثيراً ما يقعون في المغرأة التي حفروها لغيرهم . وبسقوطهم يسقط الرف من الناس الذين سلبهم ثمة اعمارهم وارباحهم مدةً سنين طويلاً فيندمرون على فعلهم ولات ساعة ندم . ولنا في مسألة السكر مثال حديث يثبت قولنا (راجع البشير ٢١ آب ١٩٠٥)

وكل هذه الآفات اللاحقة اليوم بالمضاربات التجارية جملة احوال المجتمع الانساني في خطر دائم حتى اصح الناس يتسنون رجوع الاحوال القديمة وهيات ان تعود بعد دخول هذه المقامرات في حياة الشعوب وانتشار النش والحداع في المعاملات اليومية اما نحن فنصادق على كلام فرنكلين الشهير حيث قال : « اذا آتاك احد يبشرك بالفتى القريب دون شغل واقتصاد فلا تصغ اليه بسك فانه مكار خداع »

وجمل القول ان المضاربات لا غنى عنها في التجارة على شرط ان لا تتجاوز طورها فتبقى امةً للتجارة مساعدة لها دون ان تتسلط عليها كالسيده وتقوم مقامها ولولا بقاؤها عند حدودها تنحني من اكبر آفات الهيئة الاجتماعية وتعرضها لضروب المخاطر وان سأل القارئ هل من دواء لاصلاح المضاربات الخطرة اجبتا ان ذلك لصعب جداً وانما تستطيع الحكومات ان تسن لها سنناً عادلة لتلاني اضرارها وتصد التلاعب والحداع بين المضاربين . وقد اطلعنا على قوانين الدولة العلية في هذا الشأن فوأنها مملوءة حكمة فلا يبقى لاهل بلادنا الا ان يتأملوها ويجروا على حسب منظورها فتردهم التجارة وتتحسن الاحوال في ظل التبوع الاعظم حتى الله آمال جلالته خير رعاياه

رحلة .

اول سانح شرقي الى امركة

(١٦٦٨-١٦٨٣)

عني بنشرها وتعليق حواشيتها الاب انطون رباط اليسوعي (تتة)

٢٨ الذهاب الى مكسيكو (Mexico) او (Mejico) - وصف القرمز

ثم سافرا الى قرية سانا تيتيبك التي تبعد ستة فراسخ ثم الى قرية استينيك تسعة فراسخ ومنها الى قرية اتانتيك ثم الى بلاد خلايا وفي هذا البلد كان حاكم يسمى دون خوان